العلم والقدرة يوجبان لمتعلقهما كونه معلوما ومقدورا مع عدم قيامهما به وكذلك يخفى اى نحو ما ذكر فان الارادة والذكر
يوجبان كون متعلقهما امرا مذكورا وكذا الامر علة لكون الفعل واجبا والنهى علة لكونه حراما ولا قيام للعلة بمحل الحكم
في هذه الامثلة قلنا من قال منا بكون وجود الجوهر علة للمرئية يلتزم زيادته على الذات لانه مشترك بين الجوهر والعرض
ومن قال ان وجوده عين ذاته لم يجعله علة لرؤيته فلا اشكال وقيام العلة بجزء لو اوجب الحكم للكل كما ذهبتم اليه لزم كون
الكل عالما جاهلا معا اذا قام العلم بجزء منه وقام الجهل باخر لا يقال هذا اى قيام العلم بجزء مع قيام الجهل بجزء اخر غير مع
التضاد بينهما اى التضاد العلم والجهل باعتبار تضاد حكميهما اعنى العالمية والجاهلية فاذا قام العلم بجزء لم يجز قيام الجهل
بجزء اخر والا لكان الكل عالما جاهلا معا لانا نقول انه يعنى قيام العلم بجزء والجهل باخر جائز لذاته فانا اذا قطعنا النظر عن
تعدى حكمي العلم والجهل من الجزء الى الكل كان قيام كل منهما بجزء منه امرا ممكنا لا امتناع له في ذاته قطعا وامتناعه لتضاد
حكميهما على ما ذكرتم انما هو باعتبار تعديهما الى غير محله اى تعدى حكميهما الى غير محل كل واحد منهما فيكون اعتبار التعدية
وثبوتها هو المانع لانه المستلزم لاجتماع المتنافيين دون ذلك القيام الممكن لذاته وايضا ما ذكرتموه انما يتاتى في العلم والجهل
لا في جميع العلل التي جوزتم تعدية احكامها فقوم يقوم القدرة على تحريك جسم بعيد من شخص والعجز عنه باخر منه قياما
معلوما بالضرورة فلو جاز تعدى الحكم الى الكل لكان ذلك الشخص قادرا على تحريكه وعاجزا عنه معا وليس يمكن ان يقال
هذا تقدير محال لانه واقع بلا ريبة الا ان هذا الجواب انما ينتهض على القائلين بان العجز معنى موجود مضاد للقدرة
وقولهم ان المثال الجزئي لا يصح القاعدة الكلية مدفوع بان امتناع تعدى الحكم عن محل الصفة ضرورى والتمثيل للتوضيح
ولم يذكر المص لانه قد مر مثله في بحث الوجود وشرع في جواب الالزامات التي ذكرها الاستاذ بقوله واما الفعل
فلا يوجب لمحله حكما ثبوتيا لان الفاعلية صفة اعتبارية ولا العلم ونحوه يوجب لمتعلقه حكما والا لكان للمعدوم
الممتنع صفة ثبوتية اذا تعلق العلم به كما اشرنا اليه ومن الظاهر المكشوف ان المعلوم قبل تعلق العلم به كما هو بعد تعلقه
به لم يتغير حاله فالمعلومية والمذكورية والمرادية وامثالها صفات اعتبارية المسئلة الثالثة العلة وجودية باتفاقهم
لكن اختلف طرقهم في بيانه اى بيان كونها وجودية فمنهم من ادعى الضرورة فان الكلام في الحكم الثبوتي والعدم المحض
والنفي الصرف لا يكون موجبا له قطعا بل لا بد ان يكون موجب الحكم الثبوتي امرا وجوديا وهذا هو الطريق المعقول
عليه ومنهم من احتج عليه بوجوه الاول لو جاز العالمية بعلم معدوم لزم الجاهلية بجهل معدوم اذ لا مزية لاحدهما على الاخر
فاذا اعدما اى العلم والجهل عن محل كان ذلك المحل عالما جاهلا معا قلنا النزاع في ثبوت الصفة العدمية لا في سلب الصفة
فانا ندعى انه يجوز ان يتصف محل بصفة عدمية ويكون ذلك موجبا لحكم ثبوتي في ذلك المحل لا انه يجوز ان سلب صفة عن
محل ويكون ذلك السلب موجبا له حكم تلك الصفة فانه ظاهر البطلان وما ذكرتموه من هذا القبيل مع انه غير تام في نفسه
واليه اشار بقوله وايضا فلا نم اجتماع العدميين اذ عدم العلم جهل وعدم الجهل علم وبينهما اى بين العلم والجهل تضاد وتناف
فان قيل نحن نقول لو جاز ان يكون العالمية معللة بعلم عدمي لجاز ان يكون الجاهلية معللة بجهل عدمي فاذا اجتمع
هذان العدميان في محل كان عالما جاهلا بشئ واحد من جهة واحدة قلت لا نم انه اذا كان مسمى العلم عدميا وموجبا
لكون محله عالما كان مسمى الجهل ايضا عدميا موجبا لكون محله جاهلا سلمناه لكن لا نم امكان اجتماع هذين العدميين
مع ما بينهما من التقابل ولا سبيل الى الدلالة على هذا الامكان اصلا الوجه الثاني شرط العلة قيامها بالمحل الذي يوجب

الحكم

الحكم ولا يتصور في العدم قيامه بمحل حتى يوجب له حكما ثبوتيا قلنا ان اردت بالقيام اى قيام الامر الذى هو العلة بالمحل
وجوده له مثل وجود الاعراض الموجودة بمحالها ففيه النزاع لان معنى كلامكم ان العلة يجب ان يكون صفة موجودة
قائمة بمحل الحكم او اتصافه به يعنى وان اردت بالقيام اتصاف المحل بالامر الذى هو العلة فقد يتصف المحل الموجود
بالعدمي كاتصاف زيد بالعمى فجاز ان يكون العلة عدمية قائمة بمحلها بهذا المعنى الوجه الثالث العلة موجبة للحكم والايجاب
صفة ثبوتية لان نقيضه وهو اللاايجاب عدمي لصدقه على المعدومات فاذن لا بد ان يكون العلة موجودة
ليمكن اتصافها بالايجاب الوجودي قلنا قد عرفت ما فيه وهو ان النقيضين يجوز ارتفاعهما بحسب
الوجود الخارجي دون الصدق فان قيل على سبيل المعارضة ان العلم يوجب لمحله كونه عالما باتفاق مثبتي
الاحوال فنقول الموجب للعالمية اما وجود العلم فيكون كل وجود كذلك لا تحاد مسمى الوجود في الكل منه
او العلم مع الوجود فيتركب العلة وهو باطل اتفاقا من القائلين بالحال او العلم اى كونه علما وانه حال فليس بموجود
فثبت ان العلة قد لا تكون موجودة قلنا الموجب للعالمية هو العلم الذى هو موجود وفرق بينه وبين العلم
مع الوجود وبينه وبين كونه علما المسئلة الرابعة العلة العقلية التى كلامنا فيها دون العلة الشرعية مطردة يستلزم
وجودها وجود حكمها اى كلما وجدت العلة وجد الحكم على سبيل اللزوم وامتناع التخلف وهذا اعنى وجوب الاطراد
مما لا خلاف فيه اصلا بين مثبتى الاحوال ومنعكسة يستلزم عدمها عدم حكمها اى كلما انتفت العلة انتفى الحكم ولا
خلاف فيه اى في الانعكاس ووجوبه في الاحوال الحادثة فانه مهما انتفى العلم والقدرة عن واحد منا انتفى عنه العالمية
والقادرية اتفاقا من مثبتى الاحوال واوجبه اى الانعكاس الاصحاب في الاحوال القديمة ايضا فلم يجوزوا
عالمية البارى وقادريته بلا علم وقدرة ومنعه المعتزلة وقالوا الله تع عالمية وقادرية بلا علم وقدرة ويلزمهم
احد الامرين اما تعليل العالمية بغير العلم كالقدرة مثلا وهو ضرورى البطلان اذ نعلم قطعا ان غير العلم من
الصفات سواء كانت مشروطة بالحيوة او لا لا توجب كون محلها عالما او ثبوتها من غير علة وهو ايضا
باطل لانه اذا جاز ثبوت العالمية بلا علم ولا علة مغايرة له جاز ان يكون العالمية الثابتة مع وجود
العلم غير معللة به كما كانت ثابتة مع عدمه وهذا خروج عن المعقول ومخالف لما هو مسلم عند الخصم واليه
اشار بقوله فجاز في المقارنة في العلم اى فجاز الثبوت بلا علة في العالمية المقارنة لوجود العلم فلا يكون
معللة به وعلى هذا فالاظهر ان يقال للعلم الا انه قصد المبالغة في المقارنة ولما كان اللازم من عدم الانعكاس
جواز ان يكون الحكم المقارن للعلة غير ثابت بها قال الاصحاب كل علة لا يكون منعكسة فهي غير مطردة
ايضا واما قوله وسياتى تمامه في بحث الصفات فاشارة الى ما ذهبوا اليه من ان الاحكام القديمة واجبة
والواجب لا يعلل سواء وجدت العلة او لم توجد والى جوابه الذى فصله هناك واعلم ان كل علة مطردة
منعكسة وليس كل مطرد ومنعكس علة كالمعلول والمتضايفين وذلك لان الاطراد والانعكاس شرط العلة
وليس يلزم من وجود الشرط وجود المشروط لا يقال اذا كان المعلول مطردا ومنعكسا كالعلة كان
بينهما ملازمة من الطرفين فبماذا يمتاز العلة عن غيرها وكيف يعرف ان العلم مثلا علة للعالمية دون
العكس مع تلازمهما ثبوتا وانتفاء لانا نقول يمتاز العلة عن غيرها بضرورة العقل فانا نعلم علما ضروريا

Copyright … University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)